المرجع الشيعي الأعلى حثّ على طرد «داعش» قبل أن «يندم الجميع غدا»

السيستاني يدعو إلى تشكيل حكومة جديدة «تتدارك الأخطاء السابقة» والبرزاني: يجب التمييز بين الأعمال الإرهابية والمطالب المشروعة للسنة

مقاتلات أميركية تهبط على حاملة الطائرات «يو إس إس جورج دبليو بوش» في الخليج امس الاول (أ.ف.ب)

بغداد ـ وكالات: دعا المرجع الشيعي الأعلى في العراق السيد علي السيستاني الى تشكيل حكومة عراقية جديدة تحظى بقبول وطني و«تتدارك الأخطاء السابقة»، معتبرا انه إذا لم يتم طرد ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» من العراق «فسيندم الجميع غدا».

وقال السيد أحمد الصافي، ممثل السيستاني خلال خطبة الجمعة في كربلاء ونقلتها قناة «العراقية» الرسمية امس، إنه «من الضروري ان تتحاور الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات التشريعية الأخيرة ليتمخض عن ذلك تشكيل حكومة فاعلة تحظى بقبول وطني واسع، تتدارك الأخطاء السابقة، وتفتح آفاقا جديدة أمام جميع العراقيين لمستقبل أفضل».

وأوضح الصافي ان «المحكمة الاتحادية قد صادقت على نتائج الانتخابات النيابية وهناك توقيتات دستورية لانعقاد مجلس النواب الجديد واختيار رئيسه وكذلك اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الجدد وتشكيل الحكومة الجديدة»، مضيفا انه: «من المهم جدا الالتزام بالتوقيتات وعدم تجاوزها». وأشار إلى ان هذه «الجماعة التكفيرية (داعش) هي بلاء عظيم ابتليت به منطقتنا»، مضيفا «ان لم تتم مواجهتها وطردها من العراق فسيندم الجميع على ذلك غدا». وشدد الصافي على ان «دعوة المرجعية للتطوع لم تكن من منطلق طائفي لأن المرجعية بعيدة عن الممارسات الطائفية بل دعت جميع الشعب العراقي من جميع طوائفه للتطوع لمقاتلة داعش».

وتابع ان «دعوة المرجعية انما كانت للانخراط في القوات الأمنية الرسمية وليس لتشكيل ميليشيا مسلحة خارج إطار القانون». وأوضح «لا يتوهم احد انها (المرجعية) تؤيد اي تنظيم مسلح غير مرخص به بموجب القانون وعلى الجهات ذات العلاقة ان تمنع المظاهر المسلحة غير القانونية وتنظم عملية التطوع وتعلن عن ضوابط محددة لمن تحتاج اليهم القوات المسلحة».

في هذه الأثناء، بحث رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني مع رئيس البرلمان العراقي و«ائتلاف متحدون» أسامة النجيفي مستجدات الأوضاع الأمنية والسياسية.

وأكد البرزاني ضرورة التمييز بين الأعمال الإرهابية وبين المطالب المشروعة للسنة في العراق، حسبما أفادت وكالة «أين» العراقية امس.

وشدد على ان الأزمة التي يشهدها العراق لن تحل عسكريا فقط، لافتا إلى أنه يجب معرفة أسباب تلك الأزمة وعلاجها وتعديل مسار العملية السياسية في البلاد، معربا عن استعداد الإقليم الوقوف مع كل الأطياف في العراق «سنة وشيعة» من أجل مواجهة الإرهابيين، إلا أنه أشار إلى ان الإقليم لن يكون طرفا في حرب تحت مسمى الحرب ضد الإرهاب في حين هي طائفية، على حد قوله.

وفي السياق ذاته، دعا عزت الشابندر، المنشق عن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي، الأخير إلى التنحي عن السلطة «حفاظا على المصلحة الوطنية».

وقال الشابندر الذي كان متحدثا باسم الائتلاف قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة لوكالة الأناضول «على المالكي أن يستجيب لمطالب الابتعاد عن محاولات الحصول على الولاية الثالثة والتنحي تحت عنوان المصلحة الوطنية إذا هو لم يكن طائفيا ولم يمارس سياسة طائفية».

في غضون ذلك، أجرى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، تغييرات عسكرية في وزارة الدفاع تضمنت إحالة المئات من ضباط الجيش من رتبة عميد فما فوق المنتمين إلى مديرية المحاربين (تابعة لوزارة الدفاع) إلى التقاعد، ونقل جميع الضباط من رتبة عميد فما دون ذلك إلى الوحدات العسكرية.

كما وافق المالكي على تطوع آلاف المقاتلين السنة من العشائر الرافضة لتواجد «داعش» في محافظة الأنبار، ودمجهم في الأجهزة الأمنية لوزارتي الدفاع والداخلية.

وقال صباح الكرحوت رئيس مجلس محافظة الأنبار لـ «الأناضول»، إن «مجلس المحافظة تسلم أمس الأول آلاف الطلبات الخاصة بتطوع أبناء العشائر على وزارتي الدفاع والداخلية لتعزيز التواجد الأمني في المحافظة وطرد عناصر تنظيم داعش».

ميدانيا، أعلن ضابط برتبة عقيد في الجيش العراقي وضابط برتبة مقدم في الشرطة لفرانس برس امس ان 34 عنصرا من القوات الحكومية قتلوا في اشتباكات مع مسلحين في مدينة القائم الحدودية الواقعة غرب البلاد، بينما أطلق مسلحو «داعش» سراح أكثر من 40 عاملا أجنبيا كانوا يحتجزونهم رهائن منذ أيام بالقرب من مدينة كركوك الغنية شمال العراق.

إلى ذلك، كشف وكيل وزارة البيشمركة في حكومة إقليم كردستان أنور حاجي عثمان، ان قوات البيشمركة تمكنت من السيطرة على كل شبر من الأراضي الكردستانية، الواقعة خارج إدارة الإقليم، بهدف حمايتها من أي هجوم أو اعتداء محتمل من قبل المجموعات المتطرفة.

وأكد عثمان في حديث خاص لوكالة «باسنيوز» الكردية ان «البيشمركة لن تنسحب من الأراضي التي دخلت إليها، وان مهمتها حماية أرض وشعب كردستان».

وعلى صعيد آخر، خفضت شركة نفط الشمال العراقية، والتي تعد ثاني شركة نفطية كبرى، حجم إنتاجها اليومي للمرة الأولى منذ عام 2003 بينما أعلنت الحكومة انها تسيطر على اكبر مصفاة للنفط في بيجي.

وقالت مصادر في الشركة، التي مقرها كركوك، لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إنها تخفض إنتاجها من 650 ألف برميل إلى 300 ألف برميل في اليوم، وجاء الخفض بعدما أوقفت إمدادات النفط إلى مصفاة بيجي ووقف الصادرات النفطية من الشمال.

وبينما أعلنت الحكومة امس الأول انها صدت هجوما شنه «داعش» في بيجي، قالت مصادر في المنطقة: ان مسلحي «داعش» مازالوا يسيطرون على مناطق تقع خارج المصفاة.

ثاني شركة نفطية كبرى في العراق تخفض إنتاجها اليومي للمرة الأولى منذ 2003

واشنطن تبحث عن بدائل للمالكي لترؤس الحكومة الجديدة

كيري: سنساعد العراق على التصدي «للجماعات المتطرفة»

واشنطن ـ وكالات: شهد الموقف الأميركي من تطورات الاوضاع في العراق تغيرات واضحة إثر تصريح الرئيس باراك اوباما بإمكانية التدخل العسكري وتوجيه ضربات محددة لمسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). فقد قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري ان الوقت قد حان لضمان تلقي العراق المساعدة اللازمة للتصدي «للجماعات المتطرفة» وتعزيز قدرات قواته الأمنية، مشددا على ضرورة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة بأسرع وقت ممكن وبما سيؤثر بشكل إيجابي على الصراع الحالي.

وأوضح كيري في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس وزراء نيوزيلندا جون كي امس، ان مساعدة العراق تمثل امرا بالغ الأهمية للمصالح الأمنية للولايات المتحدة وحلفائها وللمنطقة.

وحول «داعش»، قال كيري انه «يشكل خطرا على العراق والمنطقة بأسرها» مؤكدا ان الولايات المتحدة تتعامل مع هذا التهديد ولكن جهودها لن تنجح الا اذا «تخلى القادة العراقيون عن خلافاتهم وتبنوا خطة سياسية تحدد مستقبل بلادهم من خلال العملية السياسية وليس من خلال التمرد والصراع».

من جانبه، عدل القائد السابق للقوات الأميركية في العراق الجنرال ديفيد بترايوس عن موقفه المتحفظ بشأن توجيه ضربات أميركية في العراق، قائلا انه يؤيد شن ضربات محددة تستهدف الجهاديين الذين يشنون هجمات في العراق والذين قد يتحولون الى «جيش من الارهابيين». واضاف بترايوس في تصريحات لصحيفة «ديلي تلغراف» نشرتها امس انه «يجب ان نحرص على عدم الانحياز لأي جانب اذا ما قدمنا الدعم العسكري.لكن التهديد المتزايد الذي يمثله «داعش» يعني ان تحركا عسكريا سيكون ضروريا». واضاف «يجب ان ندرك ان «داعش» لا يمثل فقط خطرا على العراق، بل على المملكة المتحدة ودول اخرى أيضا». في غضون ذلك، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» نقلا عن مسؤولين أميركيين أن إدارة أوباما تبحث حاليا عن بدائل لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، مع اقتراب العراق من تشكيل حكومة جديدة عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخرا. وسلطت الصحيفة الضوء على أنه في الأيام الأخيرة، أجرى ممثلو الولايات المتحدة على الأرض في بغداد بقيادة نائب مساعد وزير الخارجية بريت ماكجورك والسفير روبرت ستيفن بيكروفت مشاورات مع السنة والأكراد والشيعة خارج تحالف المالكي الحاكم، لاستكشاف إمكانية تشكيل حكومة جديدة من دون المالكي.

اتهمت أوباما بافتقاد «الإرادة الجدية» لمحاربة الإرهاب

إيران: سنساعد العراق بلا حدود في حربه ضد «الإرهابيين» إذا طلب ذلك

طهران ـ وكالات: أكد علي أكبر ولايتي كبير مساعدي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، أن بلاده لن تتردد في مساعدة العراق في حربها ضد من وصفهم بـ «الإرهابيين التكفيريين» دون أي حدود وبناء على طلب حكومة بغداد.

وقال ولايتي في تصريحات أوردتها قناة «برس تي في» الإخبارية الإيرانية امس إن بلاده لن تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية الأزمة العراقية. وأوضح انه «في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن لكسب الهيمنة على حساب العراق بتقديم المساعدة لحكومتها، فإن طهران لا تسعى لأهداف غير جيدة ولا تسعى أيضا للتدخل في الشؤون الداخلية لها». وأشار المسؤول الإيراني إلى أنه «إذا كان لدى واشنطن النية فعليا في مساعدة العراق لمواجهة العنف التكفيري المستمر، فينبغي عليها أن تشجب الإرهاب أولا والأحزاب الذي تمول وتدعم الإرهابيين». من جهة اخرى، قال مساعد وزير الخارجية الايراني حسين امير عبد اللهيان ان الرئيس الاميركي باراك اوباما يفتقد «ارادة جدية» لمحاربة الارهاب. ونقل التلفزيون الايراني الرسمي عن عبد اللهيان قوله امس ان «التصريح الاخيرة لاوباما دليل على ان البيت الابيض لا يتحلى بالارادة الجدية لمحاربة الارهاب في العراق والمنطقة». وجاءت تصريحات المسؤول الايراني ردا على دعوة الرئيس الاميركي طهران امس الأول، الى توجيه رسالة الى كل الطوائف العراقية. وقال عبد اللهيان ان «الخطأ الاستراتيجي للولايات المتحدة في سورية كان انها لم تميز بين الارهابيين والمجموعات السياسية (المعارضة) مما فاقم الارهاب ونشوء جماعات مثل الدولة الاسلامية في العراق والشام «داعش») التي سيطرت على عدد من المدن العراقية منذ عشرة ايام.

«داعش» يسيطر على مصنع سابق للأسلحة الكيميائية في العراق

واشنطن ـ أ.ف.ب: أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية جنيفر بساكي أن مسلحي «داعش» الذين فرضوا سيطرتهم على مناطق واسعة من العراق، قد سيطروا على مصنع سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية يعود إلى نظام البعث السابق. وقالت بساكي في بيان أمس الأول «بلغنا أن داعش احتل مجمع المثنى»، لافتة إلى أنها لا تعتقد أن بوسع هؤلاء المقاتلين إنتاج أسلحة كيميائية يمكن استخدامها بسبب تقادم المواد التي قد تكون لاتزال موجودة في المصنع.

وأشارت إلى أن الولايات المتحدة تبقى «قلقة حيال سيطرة داعش على أي موقع عسكري».

وأضافت بساكي «لا نعتقد أن المجمع يحوي معدات ذات قيمة عسكرية (لإنتاج أسلحة كيميائية) وسيكون من الصعب جدا بل من المستحيل نقل هذه المعدات بشكل آمن».

ومجمع المثنى الواقع على مسافة حوالي 70 كلم شمال غرب بغداد، بدأ بإنتاج غاز الخردل وغيره من الغازات السامة ومنها غاز السارين في مطلع الثمانينيات، بحسب وثيقة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي ايه). وبلغ برنامج الأسلحة الكيميائية في العراق ذروته خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية في نهاية الثمانينيات، حيث تم انتاج حوالي 209 أطنان من غاز السارين عام 1987 و394 طنا عام 1988.

أستراليا تمنع عودة مواطنيها المقاتلين بالخارج

سيدني ـ (أ.ف.ب): اعلن رئيس الحكومة الاسترالي توني ابوت ان الجهاديين الاستراليين المقاتلين في الخارج الذين «يكرهون نمط حياتنا» واصبحوا «قتلة مدربين» لن يسمح لهم بالعودة الى البلاد وسيتم اعتقالهم اذا حاولوا ذلك.

وصرح ابوت لاذاعة «سيدني ستايشن 2 جي بي» امس انه «في حال عودتهم سيتم اعتقالهم لاننا لا يمكن ان نسمح بقدوم قتلة مدربين يكرهون نمط حياتنا ويكرهوننا ليقوموا باعمال تخريبية يمكن ان تؤدي الى الفوضى في البلاد».

واضاف ان «اكثر من مائة استرالي سافروا الى سورية والعراق وبعضهم تورط مع هذه المجموعة المجرمة المنشقة عن القاعدة» في اشارة الى «داعش».

تحليل إخباري

أوروبا و«الحدث العراقي»

بيروت: الأوروبيون ليسوا معنيين كثيرا بالأزمة العراقية، كما هو حالهم مع الأزمة الأوكرانية، وليس طرفا مباشرا فيها بدليل ان الحكومة العراقية طلبت التدخل والمساعدة من الولايات المتحدة ولم تطلبها من الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر بدوره ان واشنطن هي المسؤولة أولا عن العراق وما يحدث فيه بحكم احتلالها له 8 سنوات. ولكن الأوروبيين مهتمون كثيرا بتطورات الوضع في العراق ومعنيون بنتائجه وتداعياته لأنها تطورات خطيرة يمكن أن تفضي الى اندلاع نزاع طائفي واسع النطاق يؤدي الى تفكك العراق كبلد وككيان، كما يمكن أن يؤدي الى نسف استقرار الشرق الأوسط مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات سياسية أمنية واقتصادية ونفطية على العالم.

مصادر ديبلوماسية أوروبية في بيروت تلخص موقف الاتحاد الأوروبي من أحداث العراق ونظرته الى طبيعة الأزمة ومقومات الحل في أربع نقاط أساسية:

1 ـ بروز تنظيم «داعش» وتقدمه على الأرض وسيطرته على مناطق واسعة هو تطور خطير يبعث على القلق الشديد، وأخطر ما فيه قيام «أفغانستان عربية» (داعشستان) على طرفي الحدود السورية والعراقية. وهذا التنظيم يشكل خطراً حقيقيا على العراق ومجمل المنطقة. والمعركة معه ضرورية وحتمية والأولوية في هذه المعركة هي منع وصوله إلى بغداد.

2 ـ الحل للمشكلة الطارئة في العراق ليس فقط حلا عسكريا أمنيا يقتصر على ضرب «داعش» ويتوقف عند هذا الحد. الحل السياسي يجب أن يسير في موازاة الحل الأمني لأن المشكلة ليست فقط «داعش»، وهناك جانب آخر من المشكلة يتعلق بنوري المالكي وسياساته التي أوصلت الى هذا الانفجار الداخلي بسبب تمسكه بالسلطة ورفضه تطبيق المشاركة الحقيقية في الحكم بين المكونات العراقية وتخليه عن اتفاق أربيل حول تقاسم السلطة بين الشيعة والسنة والأكراد. والحل السياسي يكون إذن بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضمن المشاركة الفعلية في السلطة للقوى الثلاث الأساسية وبوقف سياسة التهميش ضد السنة وإعطائهم دورهم وحقوقهم. ومادام لم يظهر المالكي استعدادا في هذا الاتجاه، فإن الدعم الأوروبي له لن يتأمن، لا بل فإن الشكوك الأوروبية بالمالكي تدفع الى التفكير في البحث عن شخصية شيعية أخرى لرئاسة الحكومة الجديدة لأن المالكي بات جزءا من المشكلة ومن الصعب أن يكون جزءا من الحل.

3 ـ الأنظار الأوروبية تتجه الى الولايات المتحدة وإيران وكيف ستتعاطيان مع الوضع العراقي المستجد، وهل سيكون هناك تعاون وتنسيق بينهما حول العراق المهم جدا لكليهما. وهناك تساؤلات كثيرة مطروحة حول مدى استعداد واشنطن للانخراط عسكريا وبأي شروط، وحول الرهان الأميركي على طهران والقوى الشيعية في المنطقة وهل ستتعاون واشنطن مع إيران في مقابل اتفاق على برنامجها النووي، وما إذا كانت واشنطن وطهران ستتحالفان في العراق رغم تناقضهما في سورية، وما إذا كانت واشنطن تتقبل وتتحمل استمرار المالكي أم أنها ستصغي الى شكوى حلفائها ضده، وما إذا كانت طهران ستحصر الأزمة بمواجهة داعش والإرهاب وتكتفي بذلك أم أنها مستعدة للتعاون مع واشنطن لتسهيل قيام حكومة جديدة وحل سياسي، ومدى استعداد إيران للعب دور معتدل في العراق، وما إذا كانت تربط ذلك بـ «ثمن» في المفاوضات على الاتفاق النووي؟

4 ـ تسريع الخطى في اتجاه حل سياسي للأزمة السورية وإعادة إحياء مسار جنيف أو ما يشبهه ويعادله، بعدما أثبتت الأحداث الأخيرة أن هناك ترابطا بين العراق وسورية وأزمتي البلدين، وأن تفاقم الأزمة في سورية كان سببا في نشوء وتمدد التطرف والإرهاب بكل أشكاله وفي تقوية نفوذ «داعش» على الأرض.

الحل السياسي توقف في سورية عند نقطة أو عقدة «مصير الأسد». فهل يتوقف في العراق عند «عقدة المالكي»؟ الموقف الأوروبي رافض لبقاء الأسد ولكنه تعاطى مع الأمر الواقع ورضخ له، هل ينسحب هذا الموقف على العراق؟ والأهم ما هو موقف إيران؟ فإذا كانت متمسكة بالأسد لأن سقوطه أو رحيله يعني سقوط النظام، فهل هذا الأمر ينطبق على المالكي أم من الممكن والسهل إيجاد بديل عنه؟